منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون ج٦٣/٥
البند ١١-٢ من جدول الأعمال المؤقت ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٠
A63/5

تنفيذ أحكام اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)

تقرير من المديرة العامة

١- طلبت جمعية الصحة العالمية في قرارها ج ص ع٦١-٢ أن تقدم الدول الأطراف في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، هي والمديرة العامة تقارير سنوية إلى جمعية الصحة عن تنفيذ أحكام هذه اللوائح. وقررت أيضاً أن تجري جمعية الصحة العالمية الثالثة والستون أول استعراض لكيفية تنفيذ هذه اللوائح.

٢- ولذلك يتضمن هذا التقرير عرضاً لأهم الإجراءات التي اتخذتها المنظمة بموجب هذه اللوائح تصدياً لجائحة فيروس الأنفلونزا A (H1N1) ٢٠٠٩، وهي أول حدث رأت المديرة العامة أنه يشكل طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً. ويتضمن هذا التقرير أيضاً شرحاً للإجراءات التي اتُخذت لعقد لجنة مراجعة اللوائح الصحية الدولية في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ لكي تقدم هذه اللجنة آراءها إلى المديرة العامة عن كيفية تنفيذ هذه اللوائح وعن المسائل التقنية ذات الصلة. ويلخص هذا التقرير أيضاً المعلومات التي تلقتها المنظمة عن أنشطة التنفيذ التي مارستها الدول الأطراف في اللوائح في الفترة من ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ إلى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، وأخيراً يعرض كذلك الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة في إطار "مجالات العمل التي يتعين تنفيذها" والتي حُددت في عام ٢٠٠٧.[١] وقد أحاط المجلس التنفيذي علماً، في دورته السادسة والعشرين بعد المائة المنعقدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ بصيغة أولى من هذا التقرير.[٢]

لجنة المراجعة المعنية بكيفية تنفيذ اللوائح الصحية الدولية

٣- في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، طرحت المديرة العامة مسوّدة خطة تتعلق بالاستعراض الأول لكيفية تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) على المجلس التنفيذي في دورته السادسة والعشرين بعد المائة.[٣] وقد اقترحت مسوّدة الخطة أن تجتمع لجنة مراجعة اللوائح الصحية الدولية قبل جمعية الصحة العالمية الثالثة والستين وأن تقدم الاستنتاجات الأولية لتلك اللجنة إلى دورة جمعية الصحة تلك في أيار/ مايو ٢٠١٠. ونصت مسوّدة الخطة أيضاً على عرض تقرير ختامي، رهناً برغبات الأجهزة الرئاسية، على جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين في أيار/ مايو ٢٠١١. وسيختار أعضاء لجنة المراجعة طبقاً لأحكام المادة ٥٠ من اللوائح من بين الأشخاص المدرجة أسماؤهم في قائمة خبراء اللوائح الصحية الدولية، وكذلك حسب الاقتضاء من بين العاملين في أفرقة الخبراء الاستشاريين الأخرى في المنظمة، طبقاً للمادة ٥٠ من اللوائح. وبتاريخ ١ آذار/

---

١ يمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بمجالات العمل على العنوان التالي:
http://www.who.int/ihr/area_of_work/en/index.html؛ آخر اطلاع ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٠.

٢ الوثيقة م ت١٢٦/٢٠١٠/ سجلات/٢، المحضر الموجز للجلسة الثانية، الفرع ٢ (النص الإنكليزي).

٣ الوثيقة م ت١٢٦/ وثيقة معلومات/٣.

مارس ٢٠١٠، وضعت المديرة العامة أسماء ما يزيد على ٢٠٠ خبير على قائمة خبراء اللوائح الصحية الدولية منهم ٥٤ خبيراً بطلب من الدول الأطراف في اللوائح وفقاً للمادة ٤٧ من اللوائح. وقد دعت المديرة العامة، خلال مناقشة المجلس التنفيذي للبند الخاص بتنفيذ اللوائح في دورته السادسة والعشرين بعد المائة، الدول الأعضاء إلى الاستمرار في طرح أسماء المرشحين للانضمام إلى القائمة.[1] ويتم اختيار أعضاء لجنة المراجعة على أساس مبادئ التمثيل الجغرافي العادل، والتوازن بين الجنسين، والتوازن بين خبراء البلدان المتقدمة وخبراء البلدان النامية وتمثيل مختلف الآراء العلمية والنهج والخبرات العملية في شتى أنحاء العالم، والتوازن الملائم بين التخصصات. وتسدي لجنة المراجعة إلى المدير العام المشورة التقنية بشأن كيفية تنفيذ اللوائح منذ بدأ نفاذها في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، وبشأن الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي في مجال التأهب والمواجهة. كما ستحدد الدروس الرئيسية المستفادة من الجائحة (H1N1) ٢٠٠٩.

إجراءات المنظمة للاستجابة لمقتضيات الجائحة (H1N1) ٢٠٠٩

٤- وضعت اللوائح ولاتزال تضع الإطار القانوني اللازم لإدارة الاستجابة العالمية لمقتضيات هذه الجائحة. ولأول مرة منذ بدء نفاذ هذه اللوائح اعتمدت المديرة العامة عليها للقطع بوجود "طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً" وإصدار التوصيات المؤقتة بشأنها. وبفضل التقارير الصادرة في حينها من الدول الأطراف في اللوائح والموجهة إلى المنظمة عن طريق مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية تم تنبيه العالم إلى ظهور فيروس الأنفلونزا A واستشرائه الدولي بما أدى إلى إعلان أول جائحة في القرن الحادي والعشرين وأول جائحة أنفلونزا بشرية منذ عام ١٩٦٨. ولاتزال متطلبات اللوائح وإجراءات الكشف وتقييم المخاطر وتبادل المعلومات وتنسيق الاستجابة توفر أساساً عظيم القيمة للتصرف في مواجهة هذا الحدث العالمي. وفي الفترة المنقضية بين ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ و٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٠ سجلت المنظمة ٢٤٠ حدثاً مرتبطاً بالأنفلونزا الجائحة في "نظام إدارة الأحداث" التابع للمنظمة وفي موقعها الإلكتروني "معلومات عن الأحداث التي تخص اللوائح الصحية الدولية"، وهو موقع مأمون لتبادل المعلومات مع مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية استعمل بصفة منهجية لنشر ٨٤٠ تقريراً عن الجائحة (H1N1) ٢٠٠٩، منها ٨٠ تقريراً عن الأحداث، و٧١٥ تحديثاً لتقارير سابقة، و٤٥ إعلاناً. وكانت شبكات مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية، هي ونقاط الاتصال التابعة لمنظمة الصحة العالمية، بمثابة قناة فعالة لتبادل المعلومات بين الحكومات والمنظمة وإفادة المنظمة واستفادتها بالمعلومات ونشرها.

٥- وفي ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ انعقدت لجنة الطوارئ المعنية باللوائح الصحية الدولية بموجب إخطار قصير المدة، وقدمت إلى المديرة العامة مشورة متخصصة يسرت تعميم رسائل صحية عمومية مهمة على جميع الدول الأطراف. وقد اجتمعت لجنة الطوارئ في سبع مناسبات في الفترة ما بين نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ وشباط/ فبراير ٢٠١٠. وأشارت، في اجتماعها السابع المنعقد في ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٠، على المديرة العامة بأن الوقت لم يحن بعد للخلوص إلى أن جميع أنحاء العالم قد شهدت ذروة سراية فيروس الأنفلونزا الجائحة (H1N1) A ٢٠٠٩ وأن الحاجة تدعو إلى إتاحة المزيد من الوقت والمعلومات للسماح باستخلاص النتائج فيما يتعلق بحالة الجائحة. واستناداً إلى هذه المشورة والبيّنات الوبائية الراهنة وما إلى ذلك من المعلومات ذات الصلة قطعت المديرة العامة بأنه لم يطرأ أي تغيير على مرحلة الجائحة السائدة وقررت مواصلة رصد الحالة والتطورات عن كثب كما قررت دعوة لجنة الطوارئ إلى الانعقاد من جديد قبل جمعية الصحة العالمية الثالثة والستين.

---

١ انظر الوثيقة م ت١٢٦/٢٠١٠/ سجلات/٢، المحضر الموجز للجلسة الثانية، الفرع ٢ (النص الإنكليزي).

المعلومات الواردة من الدول الأطراف في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)

٦- تيسيراً لقيام الدول الأطراف بتقديم تقاريرها إلى جمعية الصحة، أعدت أمانة المنظمة وفقاً للفقرة ١ من المادة ٥٤ من اللوائح استبيانين، أحدهما في عام ٢٠٠٨ والآخر في عام ٢٠٠٩. وسبق أن أحاطت جمعية الصحة بموجز للإجابات الواردة عن هذين الاستبيانين. وأحاطت جمعية الصحة العالمية الثانية والستون[1] بتقرير عن تنفيذ اللوائح يورد تفاصيل عن الردود الأولية على الاستبيان الذي صدر عام ٢٠٠٩، وتم الآن تحليل ذلك الاستبيان على النحو الكامل وبين الإجابات الواردة من ١١٩ دولة طرفاً تنتمي إلى جميع أقاليم المنظمة أن مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية دأبت على إرساء روابط متعددة القطاعات (٨٣٪ من جميع الإجابات)، وأن أكثر القطاعات المتعاونة، بالإضافة إلى قطاع الصحة، كانت قطاعات مثل قطاع السلامة الغذائية (٨٩٪) وقطاع الزراعة ومصايد الأسماك والغابات (٨٤٪) وقطاع الأدوية والسلامة الكيميائية (٨٦٪). وبينت جميع الدول الأطراف التي قدمت إجاباتها، وعددها ١١٩ دولة، أنها اضطلعت بأنشطة لإذكاء الوعي بمتطلبات اللوائح، وذلك بين العاملين في قطاع الصحة (٨٧٪ من جميع الأطراف) لأنهم هم المجموعة التي كثيراً ما ذكرت بوصفها المجموعة المستهدفة بهذه الأنشطة وتليها في الترتيب مجموعة راسمي السياسات ومتخذي القرارات (٨٦٪). واستهدفت هذه الأنشطة مجموعة رئيسية أخرى من العاملين في قطاع السلامة الغذائية (٨٠٪) والعاملين في مجال التأهب للطوارئ (٨٦٪).

الشراكة العالمية

٧- طبقاً لأحكام المادة ١٤ من اللوائح، استمرت المنظمة في توطيد علاقاتها بالمنظمات الدولية والمنظمات الدولية الحكومية الأخرى طوال الفترة قيد الاستعراض، وخصوصاً المنظمات الناشطة في قطاع النقل مثل منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للنقل الجوي، والاتحاد الدولي للشحن البحري، والمجلس الدولي للمطارات. ومما يسهل هذا التعاون أن المنظمات المذكورة تمتعت بحق الاطلاع على موقع "المعلومات الخاصة بأحداث اللوائح الصحية". وقد تم استنهاض مجتمع النقل العالمي من خلال "شبكة التصدي لطوارئ النقل"، وظلت "الشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات ومواجهتها" تقدم إلى البلدان الدعم الميداني الذي تطلبه لمواجهة الأمراض والأوبئة المستجدة. واستمر التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومع المنظمة العالمية لصحة الحيوان، وخصوصاً في مجال شبكات المختبرات وتوقي ومكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ والأمراض عبر الحيوانية المنشأ المنقولة بواسطة الأغذية. وقد نشأ كثير من أحداث الأمراض المستجدة – التي تدرس الآن بموجب اللوائح الصحية – من الارتباط بين الإنسان والحيوان، ولذلك يجري إنشاء إطار واضح لأعمال المنظمة في هذا المجال في المستقبل.

تعزيز القدرات الوطنية

٨- تواصل المنظمة بجميع مستوياتها تقديم الدعم إلى الدول الأطراف للوفاء بمتطلبات إنشاء القدرات الأساسية بموجب اللوائح، وذلك من خلال الاستراتيجيات الإقليمية التي وضعتها المنظمة لإنشاء نُظم وطنية لترصد الأمراض ومكافحتها. وتعكف المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة على قيادة هذا النشاط، وذلك بتقديم الدعم المباشر من المبادرات الإقليمية إلى البلدان، وإيفاد العديد من بعثات الدعم التقني. وتقدم المنظمة المعايير التقنية والوسائل الضرورية وتزود مكاتبها الإقليمية والبلدان بما يلزمها لوضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية في إطار تطبيق أحكام اللوائح الصحية الدولية. وتشمل هذه الأنشطة التعاونية ما يلي: تعزيز نُظم ضمان جودة المختبرات، وذلك من خلال برامج التقييم الخارجي لضمان جودة اختبار الأحياء المجهرية؛ وبرامج توأمة

[1] الوثيقة ج ص ع٢٠٠٩/٦٢/ سجلات/٣، المحضر الموجز للجلسة الثانية للجنة "أ" (النص الإنكليزي).

المختبرات؛ وبرامج التدريب على السلامة البيولوجية في المختبرات؛ وترخيص المختبرات لنقل المواد المعدية؛ وإنشاء شبكات الترصد الإقليمي؛ والتدريب على التدخلات الصحية في مجال الوبائيات، والتدريب على إبلاغ المخاطر؛ وإصدار دلائل إرشادية تقنية وتقديم الدعم لصالح مجموعة معينة من الموانئ الجوية والبحرية والمعابر الأرضية، والتدريب على إصدار شهادات مراقبة إصحاح السفن؛ وإعداد مؤشرات لتقييم ورصد جميع القدرات الأساسية الشاملة في البلدان والتي تتطلبها أحكام اللوائح. ولاتزال الأمانة توفر لمهنيي الصحة العمومية بلغات متعددة مواد وكراسات تدريبية بشأن اللوائح وذلك عن طريق مكتبة إلكترونية مكرسة لهذا الموضوع على الإنترنت. وعلاوة على ذلك، أطلق، في آذار/ مارس ٢٠١٠، مقرر بشأن تنفيذ أحكام اللوائح يشارك فيه مهنيون من مختلف المشارب والمناطق في العالم بغرض تعزيز الموارد البشرية التي تمس إليها الحاجة بما يؤمن الصحة العمومية العالمية داخل إطار اللوائح. ويتضمن هذا المقرر التدريب أثناء الخدمة ثلاث وحدات أساسية هي: الترصد والإنذار المبكر والاستجابة، وإدارة الشؤون الصحية، والعلاقات الدولية والقانون.

٩- ولايزال الإطار الذي وضعته الأمانة للتأهب للأنفلونزا في العالم والإرشادات الخاصة به يضطلع بدور أساسي في تحديد الإجراءات المناسبة التي لابد للمجتمع الدولي والمنظمة اتخاذها في التصدي لهذه الجائحة المستمرة.[١] كما أن الجهود التي بذلتها معظم الدول الأطراف في السنوات الماضية من أجل تعزيز القدرات الوطنية زودت العالم بخط دفاع أولي لا غنى عنه ضد هذه الجائحة الجديدة.

١٠- ويتم بنجاح استخدام الشبكة التقنية الكثيفة التابعة للمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال - بما لديها من قدرة كثيفة على ترصد الشلل الرخو الحاد وشبكة المختبرات العالمية التي تضم ١٤٥ مختبراً لكشف أحداث الصحة العمومية الدولية والتحري عنها ومواجهتها، ولاسيما فاشيات أنفلونزا الطيور والحصبة والحمى الصفراء. وقد كان أعضاء هذه الشبكة ناشطين في عام ٢٠٠٩ في البحث عن الحالات التي تشبه الأنفلونزا وخصوصاً في بلدان كثيرة كثيفة السكان وفي بلدان تتسم بضعف البنية التحتية الصحية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وذلك للتصدي للجائحة (H1N1) ٢٠٠٩. ومن المتوقع الحفاظ على هذا النوع من البنى التحتية والاستناد إليها إلى أن يتسنى للبلدان إنشاء القدرات الضرورية للالتزام بحذافير اللوائح. ومن الأمثلة على ازدياد الترابط التشغيلي بين المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال وبين تنفيذ أحكام اللوائح في عام ٢٠٠٩، أن الموقع الإلكتروني "معلومات عن الأحداث التي تخص اللوائح الصحية الدولية" المخصص لمراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية أصبح يُستعمل لتنبيه الدول الأعضاء إلى المخاطر المتزايدة المرتبطة بانتقال فيروس شلل الأطفال من تشاد ونيجيريا والسودان ومن بلدان أخرى في غرب أفريقيا.

توقي الطوارئ الصحية العمومية الدولية والاستجابة لمقتضياتها

١١- استخدمت شبكتا مراكز الاتصال الوطنية ونقاط الاتصال التابعة للمنظمة، المعنيتان باللوائح الصحية الدولية، بشكل متسق للإسراع بتبادل معلومات الصحة العمومية بين المنظمة والدول الأطراف. وكانت إمكانية استخدامهما في كل الأوقات على وجه الخصوص سنداً عظيماً للتصدي للمخاطر والطوارئ الصحية العمومية. وظل عدد المنتفعين بالاطلاع على الموقع الإلكتروني "معلومات عن الأحداث التي تخص اللوائح الصحية الدولية" يتزايد. وقد ازداد عدد الحسابات المفتوحة في هذا المجال زيادة كبيرة حيث بلغ الآن ٨٧٧ حساباً لفائدة ١٧٨ دولة طرفاً.

١ انظر الوثيقة HSE/GIP/PIP/2009.1.

١٢- وتواصل المنظمة في إطار اللوائح الكشف عن المخاطر والطوارئ الصحية العمومية واقتفاءها والتصدي لها في التوقيت المناسب في تعاون وثيق مع البلدان. وبالإضافة إلى الأحداث المتعلقة بالجائحة (H1N1) ٢٠٠٩ سجل في الفترة من ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ إلى ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٠ في نظام إدارة الأحداث ٣١٨ حدثاً مرتبطاً بأمراض مثل أنفلونزا الطيور، والتهاب السحايا، والحمى الصفراء، والكوليرا، وحمى الضنك، وطوارئ صحية عمومية أخرى، وتمت متابعة هذه الحالات. وتعززت هذه الأنشطة الروتينية الدولية، التي شملت الترصد والاستجابة، بفضل نظام إدارة الأحداث الجديد الذي أصبح يعتمد على قدرات أكبر لدعم عمليات الإنذار والاستجابة بصفة منهجية في جميع مكاتب المنظمة.

١٣- وقد كلفت الأمانة مؤسستين بحثيتين بإجراء دراسات الغرض منها استعراض وتقييم مدى تنفيذ المرفق ٢ باللوائح، وذلك تلبية لتوصية قدمها فريق خبراء في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨.[١] وقد اعتمدت الدراسة الأولى على عينة ذات دلالة من البلدان وعلى محاورات هاتفية مع مهنيي الصحة العاملين في مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية في تلك البلدان. وكانت تلك المحاورات الأساس الذي قام عليه استبيانان نوعيان أُرسلا إلى كل الدول الأطراف. وستعرض النتائج الأولى المتاحة للتحليل على الأمانة في آذار/ مارس ٢٠١٠ في حين ستتاح التقارير الختامية للجنة مراجعة اللوائح الصحية الدولية في نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

١٤- وطوال المدة قيد الاستعراض عمدت المنظمة إلى ترصد وتقييم الفاشيات المرتبطة بالمواد الكيميائية. وقدمت المنظمة الدعم التقني إلى البلدان التي واجهت طوارئ كيميائية. وتعاونت وحدات كثيرة من أمانة المنظمة – ولاسيما الوحدات المعنية بالسلامة الكيميائية والغذائية – على تقييم المخاطر الكيميائية والاستجابة لمقتضيات فاشيات الأمراض المجهولة الأسباب.

١٥- أما فريق الخبراء العامل غير الرسمي، المعني برسم خريطة تحدد المناطق التي تحدق بها مخاطر الحمى الصفراء في كل بلد، فقد اختتم استعراضه لقائمة البلدان والمناطق التي توجد فيها مخاطر سراية هذه الحمى، وذلك طبقاً لأحكام المرفق ٧ باللوائح. وقد عرضت توصيات الفريق العامل على مشاورة دولية عقدت يومي ٤ و٥ آذار/ مارس ٢٠١٠ في ستوكهولم. وعلاوة على ذلك عقدت مشاورة للخبراء في جنيف، سويسرا في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، بدعم من مراكز الوقاية من الأمراض ومكافحتها (أتلانتا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية) والمركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها، وذلك لاستعراض معايير تحديد البلدان والمناطق التي ينبغي للمنظمة أن توصيها بإبادة الحشرات في وسائل النقل المغادرة، وذلك على النحو المقرر في المرفق ٥ باللوائح. وقد أنشئ فريق عامل لوضع اللمسات الأخيرة على تلك القائمة.

١٦- أما المخاطر المحددة المرتبطة بالأغذية والمنتجات الغذائية فهي موضع تقرير مستقل عن بند آخر من جدول الأعمال.[٢]

المسائل القانونية والرصد

١٧- كانت للإجراءات الإدارية التي أعدت أثناء التمرينات التي اضطلع بها المشاركون في النقاش وعمليات محاكاة الأحداث الطارئة أهمية حاسمة للنجاح الذي سجل في تنظيم وتسيير اجتماعات لجنة الطوارئ طوال حدوث الطارئة الصحية العمومية التي أثارت قلقاً دولياً. وعلاوة على ذلك تم اللجوء إلى أحكام

١ http://www.who.int/ihr/summary_report_annex2.pdf.

٢ السلامة الغذائية؛ الوثيقة ج٦٣/١١.

المادة ٤٣ من اللوائح التي تعالج التدابير الإضافية التي يجوز للدول الأطراف اتخاذها والتي قد تختلف عن توصيات المنظمة. وقدمت بعض الدول الأعضاء، بشكل خاص، تقارير عن تدابير من شأنها أن تتدخل بصفة ملحوظة في أمور السفر والتجارة الدوليين. وتبادلت المنظمة هذه المعلومات مع جميع البلدان بأن نشرتها في الموقع الإلكتروني "معلومات عن الأحداث التي تخص اللوائح الصحية الدولية" المخصص لمراكز الاتصال الوطنية المعنية بهذه اللوائح. وتواصل الأمانة رصد التقارير فيما يتعلق بتنفيذ هذا النوع من التدابير الصحية.

١٨- وفيما يتعلق برصد مدى التقدم المحرز في الدول الأطراف في إنشاء القدرات الأساسية المنصوص عليها في المرفق ١ باللوائح، تم إعداد مؤشرات، في إطار عدة مشاورات للخبراء تم عقدها وشاركت فيها دول أعضاء، إلى جانب المنظمة ومؤسسات خارجية وعدة شركاء. وتم اختبار أداة للرصد، بشكل تجريبي على مدى عدة أشهر في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في نخبة من البلدان في أقاليم المنظمة الستة كما تم وضع اللمسات الأخيرة على تلك الأداة على أساس توافق آراء جميع الأقاليم. وقد أرسل استبيان، الغرض منه جمع البيانات عن المؤشرات، إلى جميع مراكز الاتصال الوطنية المعنية باللوائح الصحية الدولية وستتم، في نهاية هذا العام، إتاحة أداة تقوم على الإنترنت وتسمح بالتحديث الدائم للبيانات التي تقدمها الدول الأعضاء.

الأنشطة الإقليمية

١٩- طوال الفترة قيد الاستعراض واصلت المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة للمنظمة تقديم دعم مباشر إلى الدول الأطراف بخصوص مجموعة من الأنشطة الرامية إلى تنفيذ اللوائح. ولاتزال الاستراتيجيات الإقليمية التي تحتوي بالفعل على المتطلبات التي تنص عليها اللوائح تطبق بغرض إتاحة الفرصة للشركاء التقنيين للمساهمة، وتنظيم الحلقات العملية حول اللوائح، والاجتماعات والزيارات الميدانية. في حين يجري تحديث الاستراتيجيات الإقليمية الأخرى لتعكس المتطلبات ذات الصلة. ويتم، بشكل دوري في مكاتب المنظمة الإقليمية تنظيم مبادرات في مجالي التدريب والتوعية بشأن جميع الجوانب التي تغطيها اللوائح. وفي إطار الجائحة (H1N1) ٢٠٠٩ كانت الأنشطة الإقليمية موجهة إلى دعم أولويات التأهب والاستجابة في الدول الأطراف.

التقدم المحرز في التنفيذ

٢٠- على الرغم من استمرار الدول الأطراف في إحراز التقدم فيما يتعلق بتنفيذ اللوائح بدعم من المكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة، فلاتزال هناك بعض المشكلات. ومن تلك المشكلات مراعاة النطاق العام للوائح الذي لابد فيه من الاضطلاع بترصد الصحة العمومية والاستجابة لمقتضياتها فيما يخص طائفة عريضة من المخاطر الصحية العمومية. وهناك مجال آخر مازال التقدم فيه مطلوباً وهو يتعلق بوضع خطط عمل لتعزيز القدرات الصحية العمومية في عدد معين من نقاط الدخول، بما فيها المعابر الأرضية. ولابد أيضاً من توفير المزيد من الموارد التقنية والمالية والمزيد من الشركاء بغرض دعم البلدان من أجل زيادة تطوير وتنفيذ خطط عملها الوطنية بموجب اللوائح.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢١- جمعية الصحة مدعوة إلى أن تحيط علماً بهذا التقرير.

= = =